دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت

خالد يعقوب يوسف العمار *
immortal-q8i@hotmail.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان دور برامج الشرطة المجتمعية في تعزيز الروابط الاجتماعية بدولة الكويت، من خلال تحليل أثرها في أربعة مجالات رئيسة: بناء الثقة بين الشرطة والمجتمع، وتعزيز التعاون، وتنمية مشاعر الانتماء الوطني والاجتماعي، والمساهمة في حل النزاعات ودياً.

تكونت العينة من (403) أفراد من المواطنين والمقيمين بدولة الكويت، تم اختيارهم من خلفيات عمرية وتعليمية متنوعة، وتم جمع البيانات باستخدام أداة استبانة إلكترونية صُممت بعناية استناداً إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

أظهرت النتائج ارتفاع المتوسطات الحسابية لجميع المجالات، حيث جاء مجال "تعزيز الانتماء" في المرتبة الأولى، يليه "بناء الثقة"، ثم "تعزيز التعاون"، وأخيراً "حل النزاعات". كما تبين أن البرامج التوعوية واللقاءات المجتمعية وقنوات التواصل المفتوحة تعد الأكثر تأثيراً في تعزيز الروابط. وأكدت النتائج أهمية الدور التفاعلي للشرطة المجتمعية في إشراك المجتمع بصنع الأمن وتعزيز الطمأنينة والانتماء.

أوصت الدراسة بتطوير البرامج التوعوية، وتدريب عناصر الشرطة على الوساطة، ودمج مفاهيم الشرطة المجتمعية في المناهج الدراسية.

الكلمات المفتاحية: الشرطة المجتمعية، التواصل مع المجتمع، الروابط الاجتماعية، دولة الكويت.

* **أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، الكويت.**

تاريخ تقديم البحث: 2025/6/30م. تاريخ قبول البحث: 2025/9/24م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2025 م.

The Role of Community Policing Communication Programs in Strengthening Social Bonds in Kuwait

* **Khalid Yaqoub Yousef Alammar**
immortal-q8i@hotmail.com

Abstract

This study investigates the role of community policing programs in strengthening social cohesion within the State of Kuwait by assessing their impact across four principal domains: building trust between the police and the community, promoting cooperation, fostering national and social belonging, and facilitating the amicable resolution of conflicts. The research sample comprised 403 participants, including Kuwaiti citizens and residents, representing diverse age groups and educational backgrounds. Data were collected through a meticulously designed electronic questionnaire developed in accordance with relevant theoretical frameworks and prior studies. The findings revealed high mean scores across all examined domains, with "enhancing belonging" ranking first, followed by "building trust," "promoting cooperation," and "conflict resolution.," respectively. The analysis further identified awareness programs, community meetings, and open channels of communication as the most influential components in reinforcing social cohesion. The results underscored the pivotal interactive role of community policing in engaging citizens in the maintenance of public security and in cultivating a collective sense of safety and belonging. The study concludes by recommending the expansion of public awareness programs, the training of police personnel in community-based mediation, and the incorporation of community policing principles into national educational curricula.

Keywords: Community policing, community engagement, social bonds, State of Kuwait.

* **Saad Al-Abdullah Academy for Security Sciences, Kuwait.**
Received: 30/6/2025. Accepted: 24/9/2025.
© **All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2025.**

مقدمة:

منذ بدايات ظهور مفهوم الشرطة المجتمعية، قام هذا المفهوم على فلسفة المشاركة مع المجتمع في مختلف المناحي الحياتية، بحيث يصبح التعاون بين الشرطة والمجتمع أمراً شمولياً للتصدي لمختلف السلوكيات الشاذة والانحرافات عن القيم المجتمعية، وفي فترة الستينات من القرن العشرين شهدت المجتمعات الأوروبية والأمريكية تراجعاً ملموساً في مستويات الجريمة نتيجة لتطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية على أرض الواقع (عبد الجواد، 2016).

وتعتبر الشرطة المجتمعية أحد أبرز مظاهر التحول في العمل الأمني نحو نهج تشاركي، حيث تسعى إلى بناء علاقات تفاعلية مع المواطنين من خلال برامج تواصل فعّالة، تُسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وتقوية الثقة بين الشرطة والمجتمع، وهذا النوع من الشرطة يركز على تقديم الأمن عبر الشراكة المجتمعية، وليس من خلال القوة فقط، ما يعزز الشعور بالانتماء والطمأنينة (Cordner, 2014).

وفي السياق الكويتي، تبنت وزارة الداخلية الكويتية عدة برامج توعوية ومجتمعية مثل برنامج الشراكة مع المجتمع، والهادف إلى جعل الأفراد جزءاً من عملية صون الأمن في المجتمعات المحلية، وكذلك برنامج الدوريات المجتمعية الهادف إلى تسيير دوريات راجلة داخل الأحياء لتعزيز التواصل مع السكان، حيث تستهدف المواطنين في الأحياء السكنية والمدارس والجهات الأهلية لبناء علاقة قائمة على التعاون وتبادل المعلومات، وهي عوامل جوهرية في تقوية النسيج الاجتماعي المحلي (الخبيزي، 2020).

من جهة أخرى، تُظهر برامج التواصل المجتمعي التي تنفذها الشرطة في الكويت، مثل "برنامج الخط الساخن للمساعدة الاجتماعية" و"أصدقاء الشرطة"، و "برنامج المشاركة الشعبية في تحقيق الأمن" مدى اهتمام الجهاز الأمني ببناء جسور من الثقة مع المواطنين، حيث تُعقد لقاءات دورية في المجالس والمراكز المجتمعية، يُتاح فيها المجال للحوار المباشر بين رجال الشرطة والسكان، ما يُعزز من الشفافية ويُقلل من مشاعر التوجس أو التباعد بين الطرفين. وتؤكد دراسات علم الاجتماع الأمني أن الثقة المتبادلة تعتبر عنصراً مركزياً في تكوين الروابط الاجتماعية المستدامة (Putnam, 2000)، ويؤدي هذا النوع من التواصل المستمر إلى ترسيخ الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه قضايا الأمن والسلم المجتمعي، والحد من التطرف والعنف في المجتمع (هولمز وآخرون، 2017).

إن التعاون بين المواطنين ورجال الشرطة، من خلال فرق عمل محلية تُعنى بمشكلات الحي أو الظواهر السلوكية، يُولد شعوراً حقيقياً بالانتماء إلى الجماعة، وهو من أهم أركان الروابط الاجتماعية،

وهو ما يعتبر من أشكال "رأس المال الاجتماعي" الذي يدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة (Skogan, 2006).

وفي الكويت، ساهمت برامج التواصل المجتمعي في تخفيف حدة بعض النزاعات الأسرية أو المجتمعية عبر وسائل الوساطة المجتمعية، ما يدل على دور الشرطة كميسر اجتماعي إلى جانب دورها الأمني (العمار، 2024).

وهكذا يبرز دور الشرطة المجتمعية كذلك في تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم داخل المجتمع الكويتي، خصوصاً في ظل التحديات الحديثة التي تواجه التماسك المجتمعي، مثل التغيرات الثقافية والاقتصادية، حيث إن برامج التواصل مع الشباب في المدارس والجامعات، والتفاعل مع فئات مثل كبار السن والنساء، ساعدت على دمج شرائح مختلفة في العملية الأمنية–الاجتماعية، وعززت قيم التعايش والتعاون (Bayley & Shearing, 2001). وتشير دراسة الوتيد (2024) إلى أن 68% من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت يشعرون بأن وجود الشرطة المجتمعية في منطقتهم يزيد من الإحساس بالأمان ويقوي علاقتهم بجيرانهم.

مشكلة البحث وأسئلته:

رغم الجهود البحثية السابقة التي تناولت موضوع الشرطة المجتمعية في دولة الكويت، مثل دراسة الخبيزي (2020) التي ركّزت على تقديم رؤية مستقبلية لتطوير إدارة الشرطة المجتمعية من خلال توصيف واقع العمل الداخلي للإدارة ومقوماته التنظيمية، فإن هناك قصوراً في الدراسات التي تم تطبيقها في البيئة الكويتية بهدف قياس الأثر المجتمعي الخارجي لبرامج التواصل التي تنفذها الشرطة المجتمعية، ومدى مساهمتها الفعلية في تعزيز الروابط الاجتماعية عبر محاور أربعة هي: بناء الثقة، وتعزيز التعاون، وتنمية الانتماء، وحل النزاعات. وبذلك تنطلق هذه الدراسة من منظور ميدانيّ تقييميّ لبرامج الشرطة المجتمعية وتأثيرها في المجتمع، وليس فقط من منظور تنظيمي أو تطويري للجهاز.

ورغم جدارة فكرة الشرطة المجتمعية إلا أنه حتى الآن ما زال هذا النظام يراوح أدراج وزارة الداخلية دون التفعيل على أرض الواقع، رغم صدور قرار داخلي لوزير الداخلية رقم (2411) في العام 2008، رغم أهميتها للمجتمع الكويتي، بعد تحقيقها خطوات متقدمة في أبو ظبي والأردن وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد قام وفد من وزارة الداخلية الكويتية عام 2008 بزيارة شرطة أبو ظبي للاستفادة من تجربتها الرائدة عربياً في هذا المجال، كما تم تأسيس إدارة جديدة للشرطة المجتمعية عام 2022 تهدف إلى تعزيز الروابط مع المجتمع الكويتي.

بناءً عليه، تتمثل مشكلة البحث في السعي إلى بيان دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت، وذلك من خلال تحديد الآلية المترابطة التي تعمل على تعزيز الروابط الاجتماعي، والتي تبدأ في بناء الثقة بين الشرطة والمجتمع، وهذه الثقة تؤدي بدورها إلى تعزيز التعاون بين الطرفين، وهو ما من شأنه أن يعزز الانتماء لدى أفراد المجتمع، وبالتالي حل النزاعات بشكل ودي، وهو ما يقود إلى تعزيز الروابط الاجتماعية في المحصلة النهائية، إلا إن تعزيز الروابط الاجتماعية لا يتحقق إلا من خلال العوامل سابقة الذكر، وهنا تتبلور مشكلة البحث في الوقوف على مدى تحقيق عناصر هذا الأمر.

بناءً عليه، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في بناء الثقة مع المجتمع الكويتي؟

السؤال الثاني: ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز التعاون مع المجتمع الكويتي؟

السؤال الثالث: ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الانتماء لدى المجتمع الكويتي؟

السؤال الرابع: ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في حل النزاعات في المجتمع الكويتي؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق هدفه الرئيس المتمثل في بيان دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت، وذلك عبر تحقيق جملة من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

- بيان دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في بناء الثقة مع المجتمع الكويتي.
- بيان دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز التعاون مع المجتمع الكويتي.

- بيان دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الانتماء لدى المجتمع الكويتي.
- بيان دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في حل النزاعات في المجتمع الكويتي.

أهمية البحث:

نظراً لأن تعزيز الروابط الاجتماعية أصبح مطلباً ملحّاً في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المجتمعات عامة، والمجتمع الكويتي على وجه الخصوص، تتضح أهمية البحث من خلال سعيه إلى بيان دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت، إذ إن تعزيز الروابط الاجتماعية من شأنه بناء الثقة بين أجهزة الأمن وأفراد المجتمع، وهو ما يقود بدوره إلى تعزيز التعاون بين الطرفين، وبالتالي تعزيز الانتماء للمجتمع، وهو ما يساهم بدوره في حل النزاعات بشكل ودي. ويمكن بيان أهمية البحث في شقيه العلمي والعملي على النحو الآتي:

الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للبحث في بناء إطار نظري حول برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع الكويتي وآليات تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للبحث في تحليل دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت.

حدود البحث:

يتضمن البحث كلاً من الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت.

الحدود المكانية: دولة الكويت.

الحدود البشرية: المواطنون والمقيمون في دولة الكويت من مختلف الفئات العمرية.

مصطلحات البحث:

تضمنت الدراسة أهم المصطلحات الآتية:

الشرطة: جهاز أمني يعمل على استقصاء الجرائم وجمع الأدلة وتحقيقها، والإعداد للرد على ارتكاب الجرائم بضبطها وضبط مرتكبيها وأدلتها أو إنقاذ ضحاياها (عبد الحميد، 2023، ص103).

وتعرّف إجرائياً بأنها الجهاز الأمني المسؤول عن رصد الجرائم، وجمع الأدلة، والتحقيق فيها، وضبط مرتكبي الجرائم وأدلتها، وحماية وإنقاذ الضحايا داخل المجتمع الكويتي.

الشرطة المجتمعية: مؤسسة تقوم على تعزيز التعاون بين أفراد المجتمع ووكالة إنفاذ القانون لحفظ الأمن بمكوناته المختلفة، وفقاً لمبدأ العمل الشرطي الاستباقي بدلاً من العمل الشرطي التفاعلي، وذلك عبر تحقيق اللامركزية في صلاحيات أجهزة الأمن من أجل الإدارة الفعالة للجريمة من خلال الشراكة المتكاملة مع مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته (Gbenemene & Adishi, 2017, p.47). وتعرّف إجرائياً بأنها مؤسسة شرطية اجتماعية تقوم على التعاون مع أفراد المجتمع ومؤسساته للحفاظ على الأمن في مناطق المجتمع، ومواجهة مسببات الجريمة وتداعياتها، وتحفيز المواطنين على الإبلاغ عن الجرائم قبل وبعد وقوعها، وذلك من خلال تعزيز الشراكة الاستراتيجية المتكاملة بين كل من الأجهزة الأمنية وأفراد المجتمع.

الروابط الاجتماعية: شبكة من العلاقات التي تربط بين الأفراد داخل المجتمع، وتُبنى على أسس من الثقة المتبادلة، والانتماء الجمعي، والتعاون في تحقيق الأهداف المشتركة، ما يسهم في تعزيز الاستقرار وحل النزاعات والتماسك الاجتماعي (Putnam, 2000, p.19). وتعرّف إجرائياً بأنها شبكة العلاقات بين أفراد المجتمع الكويتي التي تُقاس بمستوى الثقة المتبادلة، والانتماء الجمعي، والتعاون في تحقيق الأهداف المشتركة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، التماسك المجتمعي، وحل النزاعات.

الإطار النظري:

مفهوم الشرطة المجتمعية: يقوم مفهوم الشرطة المجتمعية على مبدأ الشراكة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع كمؤسسات وأفراد على حد سواء، حيث تهدف هذه الشراكة في المقام الأول إلى حفظ الأمن، وقد تم التعبير عن هذا المفهوم بأنه "مشاركة المجتمع للشرطة في مكافحة الجريمة بكافة صورها والوقاية منها، وفي شعور المواطنين بالأمن، وفي حل المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تسبب خللاً أمنياً" (Kappeler et al., 2020, p.11).

وتعتبر الشراكة المتكاملة بين أجهزة الأمن والمجتمع المدني بمثابة ضمانة للفاعلية المطلوبة لحفظ الأمن، إذ إن تواجد أفراد الأمن في مختلف المناطق بصورة مستمرة، إضافة لخدمتهم لفترات طويلة نسبياً في أماكن معينة، يجعلهم أكثر ارتباطاً بأفراد المجتمع ومؤسساته، وأكثر قرباً من المجتمع الذي يعملون فيه وهو ما يحفز المكوّن المدني على التعاون مع رجال الأمن على اعتبارهم أصبحوا جزءاً من هذا المجتمع، حيث إن وجود هذه الحالة من التقارب الاجتماعي بين أفراد الأمن والمجتمع المدني

يعزز من فرص الحد من انتشار الجرائم، وتعزيز مستوى كفاءة أجهزة الأمن في أداء مهام أعمالها، فهذه الشراكة هي ما يمكّن أجهزة الأمن من تحسين أدائها من خلال ما يقوم به أفراد المجتمع من مشاركة لأجهزة الأمن في الإبلاغ عن أي ظواهر مشبوهة أو جرائم محتملة، كما أن الشراكة مع مؤسسات المجتمع بمختلف المهن والأنشطة تنشئ حالة من التكامل في العمل الأمني، إذ يمكن الاستفادة من المعارف والمهارات والخبرات الموجودة لدى المجتمع في تعزيز كفاءة العمل الأمني (الخبيزي، 2020).

في هذا الصدد، يرى تالكوت بارسونز "Talcott Parsons" أحد أهم رواد النظرية البنائية الوظيفية، أن العلاقة بين البناء والوظيفة علاقة تفاعلية وتكاملية، إذ من غير الممكن الفصل بينهما، ومن غير الممكن تصور وجود بناء بدون وظائف اجتماعية، ولا وظائف من دون بناء اجتماعي، وعليه تفترض النظرية تكامل أجزاء البناء الاجتماعي الواحد وتبادل عناصره، إذ يتكون المجتمع من مجموعة من الأجزاء المرتبطة بعضها ببعض، وترتبط بدورها بالمجتمع، ومن خلال تلك العلاقات والوظائف يساهم كل جزء في استقرار المجتمع من موقعه، ولا تعني حالة الاعتماد المتبادل أن هناك اختلاطا للأدوار الوظيفية لتلك الأنساق، وإنما هو تكامل لهذه الأدوار، وكذلك الحال فيما يتعلق بالارتباط والتكامل بين أجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد، فهي أجزاء مستقلة إلا أنها مترابطة، ولها من الأنساق العضوية التي تتكامل فيما بينها، كما لها عديد من المستلزمات الوظيفية، وهذه الأجزاء أو الكيانات مؤهلة للدخول في شراكة عضوية للدفاع عن الوضع القائم وإدامته، باسم المصلحة العامة والمنفعة المشتركة (الصياد، 2023).

من جهة أخرى، ونتيجة لتعاظم التحديات الأمنية التي باتت تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث، وتطور التحديات التي تهدد أمن الدول والمجتمعات، بدأ الاتجاه نحو تبني آليات جديدة في التعامل مع هذه التحديات والتهديدات الأمنية، ومن أبرز هذه الاتجاهات تضافر جهود مختلف المؤسسات المدنية والأمنية في الدولة من أجل تعزيز الأمن، وقد ساهمت الاتجاهات المعاصرة في رواج نظرية تشارك المسؤولية، وظهر التطبيق العملي لهذه النظرية في رفع مستويات التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية المدنية وغير المدنية في الدولة، إذ جاءت هذه النظرية بمثابة اتجاه متوازن بين مختلف الاتجاهات التي دعت إلى تكامل مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، حيث دعت النظرية إلى تشارك المسؤولية وفقاً لما يحدده الدستور من صلاحيات ومهام يجب تشاركها، ونادى هذا الاتجاه بتحديد مهام تشارك المسؤولية في إطار ضمان الاستقرار، إلى جانب المشاركة في حفظ الأمن الداخلي للدولة، وبالشكل الذي يحقق الأمن المجتمعي الذي يساهم بدوره في تنمية الدولة وتطورها (Bland, 1999).

وتقوم نظرية تشارك المسؤولية "Theory of Shared Responsibility" بحسب "Bland" بناءً على ثلاث دعائم رئيسة تحدد طبيعة التفاعل داخل العلاقة بين الطرفين، وهي المبادئ الأساسية (Principles) التي تحدد أطر التعاون، ثم المعايير (Norms) التي تتحكم في تحديد الواجبات والمهام، والقواعد (Rules) التي ترسم المباح والمحظور من الأفعال التي يقوم بها أو يحجم عنها الفاعلون داخل النظام، حيث تدخل هذه الدعائم مجتمعة في عملية صنع القرار، والتي هي ممارسات تأتي محصلة لتطبيق واحد من الخيارات المتاحة بناءً على العناصر السابقة (تشابمان، 2015).

الشرطة المجتمعية في الكويت: تم إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية في دولة الكويت بموجب القرار الوزاري رقم 2008/2411 بشأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية وتعديلاته، وتعتبر بذلك من أوائل الدول العربية التي أنشأت مثل هذه الإدارة بعد كل من السودان وليبيا والأردن، وبموجب القرار المذكور تضم إدارة الشرطة المجتمعية كلاً من:

قسم البحث والدعم الاجتماعي

قسم الزيارات والأنشطة الاجتماعية

قسم الدراسة والتحليل والإحصاء

قسم الخدمات المساندة

وبموجب القرار الوزاري رقم 2411، فقد تم تحديد الأهداف وراء إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية في كل مما يلي:

- تقليل الجرائم ودراسة أسبابها.
- حل الكثير من المشكلات قبل أن تصل إلى الوضع الرسمي الذي يتطلب تدخلاً قضائياً.
- إصلاح ذات البين بين الخصوم ضمن الأسرة الواحدة، بعيداً عن المحاكم.
- تقديم الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف والجريمة، خاصة من النساء والأطفال وكبار السن في مختل القضايا.
- العمل على حماية الفئات الضعيفة في المجتمع من الإساءة والتسلط والعنف والاستغلال.
- تنظيم الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات الإصلاحية والعقابية.
- المشاركة في حماية الكيانات الأسرية، والتعرف على الجرائم التي تقع في محيطها ولا تبلغ مراكز الشرطة بها.

ويتضح من القرار السابق الخاص بتحدي أهداف الشرطة المجتمعية بأنه قد حصر هذه الأهداف ضمن عمل شبه اجتماعي، ولم يتم التوسع في مضمون أهداف الشرطة المجتمعية لتكون من أولى أهدافها التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والأفراد كأساس لعمل هذا الجهاز.

كما حدد القرار الوزاري رقم 2008/2411 حدود اختصاصات إدارة الشرطة المجتمعية على النحو الآتي:

- تنمية وتعميم مفاهيم الشرطة المجتمعية لدى العاملين في جهاز الشرطة وأفراد المجتمع المدني
- تدعيم العمل الاجتماعي في جهاز الشرطة شكلاً ومضموناً وتفعيل الدور الوقائي من الجريمة، وإشراك المجتمع في هذه المسؤولية وكسر الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة
- تعميم أسلوب الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي والإدماج الاجتماعي في التعامل مع الحالات السلوكية المنحرفة والجنائية
- متابعة وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات في استخدام السلطة ضد الأشخاص من قبل جهاز الشرطة، والعمل على تقديم المشورة لحماية حقوق الإنسان
- الإشراف على متابعة ضحايا الجريمة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم وحل المشكلات الفردية والصراعات والخلافات الأسرية وما بين الجيران بأساليب الوفاق الاجتماعي
- تطوير آليات تكوين أصدقاء الشرطة والعمل التطوعي في جهاز الشرطة كأحد وسائل تقوية علاقة الشرطة بالمجتمع، والعمل على تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية في الدولة لمعالجة المشاكل الاجتماعية
- الإشراف على التنسيق مع الجهات الخدمية والخيرية في الدولة لتقديم المساعدة المادية والطبية والمعنوية للأفراد المحتاجين والمتعرضين لأزمات عارضة، والعمل على تعميم وتثبيت القيم الإيجابية في المجتمع ومحاربة العادات الضارة والخاطئة بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية المختلفة في الدولة.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

أجرى الخبيزي (2020) دراسة هدفت إلى وضع رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في دولة الكويت من خلال دراسة واقع عمل إدارة الشرطة المجتمعية، وتكونت عينة الدراسة من (25) فرداً من الضباط العاملين في الإدارة. أظهرت نتائج الدراسة بأن تطوير عمل الشرطة المجتمعية لا

يتم إلا من خلال غرس هذه الثقافة من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والاتصال بين أفراد المجتمع من أجل التفاعل مع الشرطة المجتمعية، كما أظهرت النتائج بأن البعد الإنساني للشرطة المجتمعية هو ما يعزز من إمكانية تعاون المجتمع المحلي معها، وبالتالي تحسين أدائها، كذلك أظهرت النتائج بأن التكامل بين الشرطة المجتمعية ومختلف أطياف المجتمع المدني هو ما يجعل من هذه الشراكة عاملاً حاسماً في تعزيز الأمن المجتمعي.

أما دراسة مهران (2017) فقد هدفت إلى وضع تصور مقترح لاستراتيجية جديدة للعمل الشرطي في المجتمع المصري في إطار الشرطة المجتمعية، واعتمدت الدراسة المنهج الميداني باستخدام المسح الاجتماعي على عينتين، الأولى مكونة من (237) من أفراد المجتمع المتعاملين مع مديرية أمن أسيوط، والثانية مكونة من (93) ضابطاً من المديرية، وهدفت إلى التعرّف إلى مدى وعي وموافقة الطرفين على تطبيق نموذج الشرطة المجتمعية، والوقوف على مدى رضا المجتمع، وتصوراتهم لمدى مساهمة هذا النموذج في تحسين صورة الشرطة، وتقليل الجرائم، وتقديم خدمات أمنية متميزة، وقد أشارت النتائج إلى أن هذا النموذج يكسر الصورة النمطية التقليدية عن الشرطة، ويعزز الاستماع إلى المواطنين، ويعزز التفكير المشترك نحو الاستقرار الأمني، ويساهم في بناء تعاون فعّال بين المجتمع والجهاز الأمني، كما يشجع على الإبلاغ عن الجرائم محلياً.

في حين قام الأطرش (2016) بدراسة هدفت إلى تحديد دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة في المجتمع الفلسطيني من خلال استطلاع آراء رجال الشرطة والمواطنين في الضفة الغربية بدولة فلسطين، وتكونت عينة الدراسة من (55) فرداً من الشرطة والمواطنين. أظهرت النتائج بأن التشاركية الكاملة بين الشرطة المجتمعية وأفراد المجتمع المدني هي العامل الأهم في نجاح عمل هذه الإدارة وتحقيقها لأهدافها في منع الجرائم وتعزيز الأمن.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

قام كلارك (Clarke, 2020) بدراسة هدفت إلى بيان دور المؤسسات العسكرية والأمنية في أثناء جائحة كورونا، وتكامل أدوارها مع المؤسسات المدنية في الدولة، وتم تطبيق الدراسة على المجتمعات الأوروبية التي عانت من تبعات جائحة كورونا. أظهرت نتائج الدراسة بأن الأدوار والمهام والوظائف التي تقوم بها قوات الأمن والقوات شبه العسكرية في الأزمات تتنوع بشكل عام، وربما ازداد هذا الدور في ضوء جائحة كورونا تحديداً، وهو ما يضع أمام صناع القرار اعتبارات سياسية متنوعة يجب التفكير فيها عندما يتخذون قرارات بتقاسم المسؤولية ومشاركتها بين المؤسسات المدنية وغير المدنية، إذ تمتلك المؤسسات غير المدنية مجموعة من القدرات، والعديد منها فريد من نوعه، والتي يمكن أن

تحدث فرقاً حاسماً في قدرة الدولة على النجاة من مثل هذه الأزمات، وهو ما يوضح أهمية تشارك المسؤولية بين المؤسسات المدنية وغير المدنية في الدول.

أما دراسة هولمز (Holmes, 2017) فقد هدف إلى بيان دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف العنيف الوقاية من التطرف العنيف وحماية حقوق أفراد المجتمع، وتم تطبيق الدراسة المسحية على المجتمع الأمريكي في العاصمة واشنطن. أظهرت نتائج الدراسة بأن التعاون بين الشرطة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده ساهمت في انخفاض نسب الجرائم العنيفة إلى أكثر من النصف خلال عقد من الزمان، كما أكدت النتائج أن تفعيل دور الشرطة المجتمعية ساهم في زيادة مستوى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم في المجتمع المحلي، وذلك على عكس الاعتقاد السائد بأن الشرطة المجتمعية قد تنتهك حقوق الأفراد، وهذا ما شجع مختلف مؤسسات المجتمع المدني وأفراده على زيادة مستوى التعاون مع الشرطة المجتمعية.

في حين تناولت دراسة المطيري (Almutairi, 2013) المجتمع الكويتي على وجه التحديد، وهدفت إلى استكشاف طبيعة العلاقة الحالية بين الشرطة والمجتمع في دولة الكويت، بهدف توصيف الوضع الراهن لتلك العلاقة، واعتمدت الدراسة على منهجية نوعية من خلال إجراء مقابلات معمقة مع 22 مشاركاً من فئات مختلفة شملت أفراداً من المجتمع العام، والنخبة المجتمعية (مثل الإعلاميين والناشطين)، وأفراداً من جهاز الشرطة، بالإضافة إلى النخبة داخل الجهاز الشرطي (ككبار الضباط). أظهرت نتائج الدراسة أن المشاركين ينظرون إلى دور الشرطة وعلاقتها بالمجتمع من خلال ثلاثة أطر فكرية أو رؤى عالمية رئيسية: الإطار الأول هو (الإيمان) والذي يعبر عن نظرة مثالية للشرطة بوصفها مصدراً للنظام الاجتماعي وحامية للمجتمع من الفوضى، ما يمنحها شرعية وقبولاً حتى في حال وجود تقصير، والثاني هو المجتمعية والذي ينطلق من فكرة أن الشرطة هي مؤسسة حكومية يجب أن تخدم المجتمع وتستجيب لمتطلباته، وأن تكون مسؤولة أمامه، أما الثالث فهو التفاؤل والذي يعترف بوجود سلبيات ومشاكل في أداء الشرطة وأسلوب تواصلها، لكنه يحمل نظرة متفائلة بإمكانية تحسن هذه العلاقة في المستقبل، كما خلصت الدراسة إلى أن أهم عائقين أمام تحسين العلاقة بين الشرطة والمجتمع في الكويت هما: (1) سلوكيات أفراد وجهاز الشرطة، (2) أسلوب التواصل الذي تتبناه المؤسسة مع المجتمع، والذي يتسم بالانغلاق وعدم الشفافية والاعتماد على التلقين.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة وجود أوجه تشابه واختلاف متعددة، حيث تناولت دراسة الخبيزي (2020) أهمية البعد الإنساني في عمل الشرطة المجتمعية بالكويت، وقد سلطت الضوء على

واقع الإدارة المعنية بالشرطة المجتمعية، مركزة على الحاجة إلى نشر الثقافة الأمنية المجتمعية عبر وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية. ورغم القيمة الكبيرة لهذه الدراسة في توصيف الواقع الكويتي، إلا أنها ركزت على تطوير الجهاز من الداخل ولم تتناول بشكل مفصل أثر البرامج المجتمعية على تعزيز الروابط الاجتماعية من حيث مكونات الثقة والتعاون والانتماء، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية عبر تحليل مضمون وأثر برامج التواصل المجتمعي التي تنفذها الشرطة الكويتية على المجتمع. كما يتضح بأن دراسة الخبيزي أسهمت في توصيف واقع عمل إدارة الشرطة المجتمعية في الكويت، وقدّمت توصيات استراتيجية لتطوير عمل الشرطة من الداخل عبر نشر الثقافة الأمنية وغرس مفاهيم الشرطة المجتمعية في المؤسسات التعليمية والإعلامية، مع التركيز على البعد الإنساني الذي يعزّز التعاون بين الشرطة والمجتمع. ورغم أهميتها، إلا أنّها لم تتطرّق بشكل معمّق إلى قياس الأثر الملموس لبرامج الشرطة المجتمعية على المجتمع نفسه، ولم تحلل علاقة هذه البرامج بمستويات الثقة والتعاون والانتماء وحل النزاعات كمكونات مباشرة للروابط الاجتماعية. وهنا تتفرّد الدراسة الحالية بكونها تسعى إلى سدّ هذه الفجوة التطبيقية من خلال تحليل البيانات الميدانية لعينة واسعة من المواطنين والمقيمين، وبناء نتائج كمية توضّح العلاقة السببية بين برامج التواصل التي تنفذها الشرطة المجتمعية وقوة الروابط الاجتماعية داخل المجتمع الكويتي.

أما دراسة (Clarke, 2020) فقد تناولت دور المؤسسات الأمنية أثناء جائحة كورونا، مسلطة الضوء على أهمية تكامل الأدوار بين الجهات الأمنية والمدنية. ورغم أن هذه الدراسة قدمت إطارًا مهمًا لفهم علاقة الأجهزة الأمنية بالمجتمع في أوقات الأزمات، إلا أن تركيزها كان منصبًا على تقاسم المسؤولية أثناء الأزمات الصحية والطوارئ، دون الخوض في البرامج طويلة الأجل للشرطة المجتمعية، أو أثرها على النسيج الاجتماعي. وبذلك، تختلف الدراسة الحالية عنها في السياق والأهداف، حيث تستهدف تحليل أثر برامج متواصلة ومنهجية على العلاقات الاجتماعية اليومية، وليس فقط في حالات الطوارئ.

في المقابل، تقترب دراسة (Holmes, 2017) من موضوع الدراسة الحالية من حيث تركيزها على العلاقة بين الشرطة المجتمعية والمجتمع المدني، ودورها في الوقاية من التطرف وتعزيز الحريات. فقد أبرزت هذه الدراسة أهمية الشراكة المجتمعية في خفض معدلات الجريمة، وتعزيز حماية الحقوق، ما يؤكد أن التعاون والثقة هما ركيزتان في العلاقة بين الشرطة والمجتمع. غير أن تركيزها كان على الجانب الأمني والحقوقي في السياق الأمريكي، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى فهم هذه العلاقة من

منظور اجتماعي أوسع، يرتكز على تعزيز الروابط الاجتماعية داخل النسيج الكويتي، ويحلل أثر برامج التواصل المباشر في بناء هذه الروابط.

من جهة أخرى، سلطت دراسة الأطرش (2016) الضوء على التجربة الفلسطينية، مبينة كيف يمكن أن تسهم الشراكة بين الشرطة والمجتمع في الوقاية من الجريمة. ورغم أن نتائجها تؤكد مركزية العلاقة التشاركية في العمل الأمني المجتمعي، إلا أنها لم تتناول تفصيليًا الآليات والبرامج المحددة التي تقود إلى تلك النتائج، كما لم تركز على عناصر الروابط الاجتماعية كالثقة والانتماء والتعاون بوصفها أهدافًا مستقلة. ومن هنا، فإن الدراسة الحالية تكتسب أهميتها من تركيزها على برامج الشرطة المجتمعية في الكويت، ودورها المباشر في تعزيز البنية الاجتماعية من خلال تفعيل تلك القيم داخل المجتمع المحلي.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تعتمد على مجموعة من الاتجاهات النظرية الحديثة التي تعالج موضوع الشرطة المجتمعية من منظور معاصر يربط بين الأمن والروابط الاجتماعية في ظل التحولات الرقمية والثقافية الحديثة. ففي ضوء مفهوم حوكمة الأمن التعاونية (Collaborative Security Governance) الذي طوّره (Loader & White, 2018)، لم يعد الأمن مسؤولية حصرية لجهاز الشرطة، بل أصبح عملية تشاركية تعتمد على انخراط المجتمع المدني في الوقاية والحل والرقابة، وهو ما يُبرز أهمية البرامج التفاعلية للشرطة المجتمعية بوصفها تجسيدًا عمليًا لهذه الحوكمة. كما تستند الدراسة إلى نموذج رأس المال الاجتماعي الرقمي (Digital Social Capital) الذي توسع فيه (Hampton, 2019)، والذي يوضح أن القنوات الرقمية وأدوات التواصل التفاعلي تسهم في بناء الثقة وتعزيز الانتماء بين الأفراد والمؤسسات، ويعتبر هذا الإطار مفيدًا لفهم أثر المنصات والتطبيقات الرقمية التي توظفها الشرطة المجتمعية لتعزيز الروابط الاجتماعية.

إلى جانب ذلك، تتبنّى الدراسة منظور العدالة الإجرائية (Procedural Justice Model) الذي أكد (Jackson et al., 2019) أهميته في تفسير العلاقة بين شرعية الشرطة ومستوى التزام الأفراد بالقوانين، إذ إن التزام المجتمع يتعزز حين يشعر الأفراد بأن التعامل معهم يتسم بالشفافية والإنصاف والاحترام، وهو ما تحققه برامج الشرطة المجتمعية القائمة على اللقاءات الحوارية وحل النزاعات الودي. كما يدعم الإطار النظري الحالي نموذج المواطنة الرقمية النشطة (Active Digital Citizenship) الذي عرضه (Bennett et al., 2018)، وتوسع فيه (Livingstone, 2020)، حيث يُبرز هذا النموذج كيف يمكن لتقنيات الاتصال الرقمي أن تحوّل المواطن من متلقٍ سلبي إلى طرف فاعل يشارك في رسم السياسات الأمنية على مستوى الحي أو المجتمع.

كما تعتمد الدراسة كذلك على أدبيات المرونة المجتمعية للأمن المحلي (Community Resilience in Local Security) وفق ما عرضه (Manyena et al., 2021)، حيث يوضح هذا الاتجاه أن المجتمع القادر على بناء روابط اجتماعية متينة يصبح أكثر قدرة على مواجهة النزاعات والتحديات الأمنية بطرق سلمية وتوافقية. وبذلك تساهم الشرطة المجتمعية عبر برامجها في تمكين الأفراد من لعب دور الوسيط في حل النزاعات، وتعزيز ثقافة الحوار، ما يعكس جوهر وظيفة الشرطة المجتمعية بوصفها حلقة وصل بين مؤسسات الأمن والمجتمع.

منهجية البحث:

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، والقائم على جمع المعلومات والوقائع حول ظاهرة ما، وتحليلها، من أجل الوقوف على طبيعة الحال في الفترة الراهنة وتوجيه العمل في الفترة المستقبلية، وهو المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث الحالي، ويمكّن من الإجابة على أسئلة البحث، وتقديم تصور مستقبلي مقترح في ضوء النتائج التي سيتم التوصل إليها (عبيدات وآخرون، 2017، ص29). واتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت.

مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت من مختلف الفئات العمرية، ومن خلفيات علمية متنوعة، من الذكور والإناث، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة الميسرة لتمثيل المجتمع قدر الإمكان، وتم توزيع أداة الدراسة إلكترونياً على مجتمع الدراسة بواقع (500) استبانة، وبعد توزيع الاستبانات على أفراد العينة بلغ عدد المستجيبين (403) مستجيبا وبنسبة استجابة 80.6%، لتصبح هي العينة النهائية للدراسة.

أداة البحث:

تم إعداد أداة للدراسة (استبانة) هدفت إلى بيان دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت، وذلك استناداً للأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، وذلك من خلال دراسة ميدانية تم تطبيقها على المواطنين والمقيمين في دولة الكويت من مختلف فئات المجتمع.

تكونت الاستبانة من قسمين، إذ تضمن القسم الأول المتغيرات الشخصية والوظيفية للمجيبين، وهي: (الجنس، العمر، المؤهل التعليمي، مواطن/مقيم)، في حين تضمن القسم الثاني الفقرات الخاصة

بالاستبانة والبالغ عددها (20) فقرة موزعة على (4) مجالات، وهي: (بناء الثقة، وتعزيز التعاون، وتعزيز الانتماء، وحل النزاعات). تم إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) إلكترونياً من خلال برنامج (Google forms)، وتم إرسال الرابط الخاص بالاستبانة لأفراد عينة الدراسة من أجل الإجابة على الفقرات الواردة فيها، وتم بعدها إدخال البيانات في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من أجل معالجة البيانات والإجابة على الأسئلة.

ثبات أداة البحث:

تم التأكد من ثبات أداة البحث (الاستبانة) باستخدام مقياس الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لإجابات أفراد عينة الدراسة، حيث تعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (70%) فأكثر (Sekaran & Bougie, 2014: 290, 296)، وكلما كانت قيم كرونباخ ألفا تشير إلى قيم أقرب إلى الواحد (1) كانت درجة الاتساق الداخلي عالية ومقبولة وتعد مؤشراً على ثبات أداة الدراسة، والجدول التالي رقم (1) يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) نتائج ثبات مجالات أداة الدراسة (الفا كرونباخ)

الرقم	المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
1	بناء الثقة	5	0.811
2	تعزيز التعاون	5	0.783
3	تعزيز الانتماء	5	0.713
4	حل النزاعات	5	0.815
	الكلي	20	0.781

يبين الجدول (1) أن إجابات العينة على مجالات الدراسة تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للعوامل ككل (0.781)، إذ بلغت قيمة كرونباخ ألفا (0.811) لبناء الثقة، وبلغت (0.783) لتعزيز التعاون، كما بلغت (0.713) لتعزيز الانتماء، في حين بلغت (0.815) لحل النزاعات، وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير إلى قيم ثبات مناسبة.

وقد اعتمد الباحث المقياس التالي في وصف قيم المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها بناءً على استجابات أفراد عينة الدراسة:

2.33 فما دون	منخفض
3.67 −2.34	متوسط
5.00−3.68	مرتفع

وقد تم التوصل إلى هذه القيم من خلال المعادلة التالية:

(أعلى وزن – أقل وزن) / عدد الفئات = طول الفئة (5−1)/3 = 1.33

وعليه يكون الوصف كالتالي:

أقل وزن = 1 وأعلى وزن = 5

2.33 = 1.33+1	إذاً من 1.00 – 2.33	منخفض
3.67 = 1.33 + 2.34	إذاً من 2.34 – 3.67	متوسط
1.33 + 3.68 = (5.0) تقريباً	إذاً من 3.68 – 5.00	مرتفع

وقام الباحث باستخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وبلغت نسبة الذكور (53%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبواقع (212) فرداً، في حين بلغت نسبة الإناث (47%) من إجمالي العينة وبواقع (191) فرداً. ومن الممكن تفسير هذه النتيجة تبعاً للميل نحو المساواة في اختيار العينة بين الذكور والإناث، وذلك لضمان أكبر مستوى ممكن من الحيادية في إجابات أفراد عينة الدراسة، إذ تم توزيع الاستبيانات على أفراد العينة بشكل متساوٍ تقريباً.

وفي متغير العمر، بلغت نسبة الفئة العمرية أكبر من 40 (24%) وبواقع (97) فرداً، يليها نسبة الفئة العمرية 36−40 وبلغت (32%) وبواقع (127) فرداً، تلتها الفئة العمرية 31−35 وبلغت (25%) وبواقع (101) فرداً، ثم جاءت الفئة العمرية 30 فأقل وبلغت (19%) وبواقع (78) فرداً. ومن الممكن تفسير هذه النتيجة تبعاً لاستجابة مختلف أفراد الفئات العمرية في الإجابة على فقرات الاستبانة، وهو ما يعكس حيادية وتنوعاً في الإجابات التي تم جمعها من أفراد العينة، وهو ما من شأنه أن يقود إلى نتائج أكثر موضوعية.

وفيما يتعلق بمتغير المؤهل التعليمي، بلغت نسبة حملة البكالوريوس كانت الأعلى (56%) بواقع (225) فرداً، في حين كانت نسبة حملة الدبلوم المتوسط فأقل (24%) وبواقع (99) فرداً، أما نسبة حملة الدراسات العليا فقد بلغت (20%) وبواقع (79) فرداً. ومن الممكن تفسير هذه النتيجة تبعاً إلى أن حملة درجة البكالوريوس عادة هي الفئة الأكبر في المجتمع الكويتي، سواء بين المواطنين أو

المقيمين، على اعتبار أن غالبية سكان الدولة من المتحصلين على التعليم الجامعي في درجة البكالوريوس، وهو ما يعتبر أمراً منطقياً.

أما من حيث فئة المواطنين والمقيمين، كانت نسبة فئة المقيمين الأعلى وبلغت (70%) وبواقع (284) فرداً، في حين بلغت نسبة فئة المواطنين (30%) وبواقع (119) فردا. ومن الممكن تفسير هذه النتيجة تبعاً لارتفاع نسبة المقيمين مقارنة بالمواطنين في دولة الكويت، وهو ما شكل النسبة الأكبر من المستجيبين على أداة الدراسة، حيث يشكل المقيمون قرابة 69% من إجمالي عدد السكان في الدولة، وهو ما يعتبر أمراً منطقياً.

وللتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل التعليمي، مواطن/مقيم)، تم إجراء اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) وفيما يلي عرض للجداول والنتائج:

جدول (2) اختبار One Way ANOVA

المجال	الجنس F (Sig)	العمر F (Sig)	المؤهل التعليمي F (Sig)	مواطن/مقيم F (Sig)
بناء الثقة	1.12 (0.291)	2.31 (0.077)	3.41 (0.018*)	5.21 (0.002*)
تعزيز التعاون	0.84 (0.361)	1.94 (0.102)	4.02 (0.009*)	1.64 (0.201)
تعزيز الانتماء	0.67 (0.414)	4.52 (0.004*)	2.76 (0.042*)	1.12 (0.291)
حل النزاعات	1.03 (0.312)	3.89 (0.009*)	1.98 (0.097)	0.95 (0.332)

يتضح من الجدول (2) عدم وجود فروق معنوية (Sig > 0.05) في جميع المجالات، ما يعكس حيادية البرامج وفعاليتها تجاه الذكور والإناث على حد سواء، في حين ظهرت فروق دالة إحصائياً في مجالي تعزيز الانتماء وحل النزاعات لصالح الفئة العمرية (30 سنة فأقل)، ما يشير إلى تجاوب الشباب بدرجة أعلى مع مبادرات الشرطة المجتمعية، كما وُجدت فروق دالة في مجالات بناء الثقة، وتعزيز التعاون، وتعزيز الانتماء لصالح حملة البكالوريوس، الذين يمثلون الفئة الأكثر عدداً وانخراطاً في أنشطة الشرطة المجتمعية، كذلك برزت فروق معنوية في بناء الثقة لصالح المواطنين، وهو ما يعكس ارتباطهم الأقوى بالمؤسسات الوطنية، بينما لم تظهر فروق في بقية المجالات، ما يدل على أن التعاون والانتماء يتمتعان بمستوى متقارب بين المواطنين والمقيمين.

وبعد وصف الباحث لأفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الشخصية والوظيفية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الأربعة، وهي: بناء الثقة، تعزيز التعاون، تعزيز الانتماء، حل النزاعات، وذلك بناءً على استجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت.

وفيما يلي عرض للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
3	تعزيز الانتماء	4.05	0.57	84.00	مرتفع
1	بناء الثقة	4.01	0.68	90.60	مرتفع
2	تعزيز التعاون	3.99	0.72	84.20	مرتفع
4	حل النزاعات	3.92	0.69	90.80	مرتفع
الكلي للمجالات		3.99	0.67	86.40	مرتفع

يلاحظ من الجدول (3) أن مجالات الدراسة كانت مرتفعة بمجملها، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.99) بأهمية نسبية (86.40)، وبلغ الانحراف المعياري (0.67) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.05–3.92)، وجاء في الرتبة الأولى مجال تعزيز الانتماء بمتوسط حسابي (4.05) وأهمية نسبية (84.00)، وفي الرتبة الثانية جاء مجال بناء الثقة بمتوسط حسابي (4.01) وأهمية نسبية (90.60)، في حين جاء في الرتبة الثالثة مجال تعزيز التعاون بمتوسط حسابي (3.99) وأهمية نسبية (84.20)، أما في الرتبة الرابعة والأخيرة جاء مجال حل النزاعات بمتوسط حسابي (3.91) وأهمية نسبية (90.80).

وفيما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل مجال من مجالات الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: بناء الثقة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال بناء الثقة، والجدول (4) يبين ذلك.

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال بناء الثقة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
3	تعزز البرامج التوعوية التي تقدمها الشرطة المجتمعية من الشعور بالطمأنينة والانفتاح في التعامل مع رجال الأمن	4.79	0.65	96.00	مرتفع
1	تساهم اللقاءات الدورية التي تنظمها الشرطة المجتمعية مع أفراد المجتمع في تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين	4.04	0.62	94.40	مرتفع
5	تسعى الشرطة المجتمعية في الكويت إلى بناء علاقة مبنية على الشفافية والثقة مع مختلف شرائح المجتمع	3.88	0.54	82.20	مرتفع
2	تؤدي مبادرات الشرطة المجتمعية إلى شعور أفراد المجتمع بالثقة في قدرتها على تمثيل المصلحة العامة	3.69	0.67	84.40	مرتفع
4	تبنّي الشرطة المجتمعية لآليات الاستماع إلى شكاوى أفراد المجتمع وملاحظاتهم يعزز ثقة المجتمع بها كمؤسسة خدمية	3.65	0.91	96.20	متوسط
	بناء الثقة	4.01	0.68	90.60	مرتفع

* المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها من خلال برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول (4) أن مستوى فقرات مجال بناء الثقة كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.01) بأهمية نسبية (90.60)، وبلغ الانحراف المعياري (0.68) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة.

وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.79-3.65)، وهو ما يعكس وجود مستوى مرتفع من الثقة بين أفراد المجتمع الكويتي من مواطنين ومقيمين، وبين أجهزة الشرطة والأمن.

وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) وهي "تعزز البرامج التوعوية التي تقدمها الشرطة المجتمعية من الشعور بالطمأنينة والانفتاح في التعامل مع رجال الأمن" بمتوسط حسابي (4.79) وبأهمية نسبية (96.00). ويتضح من هذه النتيجة بأن أفراد عينة الدراسة من المواطنين والمقيمين يجمعون على أن البرامج التوعوية هي من أكثر العوامل المؤثرة في تعزيز الطمأنينة لدى أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين، وهو ما يساهم في انفتاحهم على التعامل مع رجال الأمن والشرطة في الكويت، وهو ما يؤكد على أن التوعية عملية شاملة ومستمرة يجب أن تتبناها أجهزة الشرطة بالتعاون مع مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي "تبنّي الشرطة المجتمعية لآليات الاستماع إلى شكاوى أفراد المجتمع وملاحظاتهم يعزز ثقة المجتمع بها كمؤسسة خدمية" بمتوسط حسابي (3.65) بأهمية نسبية (96.20). ويتضح من هذه النتيجة أن آراء أفراد عينة الدراسة من المواطنين والمقيمين أجمعت على حصول هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي متوسط بين فقرات المجال، وهو ما يؤكد أن الاستماع إلى شكاوى المواطنين والمقيمين وملاحظاتهم قد لا يشكل عاملاً حاسماً في بناء الثقة مع المجتمع المحلي، إلا أنه يظل يحظى بمستوى من الأهمية وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين والمقيمين.

ثانياً: تعزيز التعاون

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تعزيز التعاون، والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تعزيز التعاون مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
3	يُسهم وجود قنوات تواصل دائمة بين الشرطة المجتمعية وأفراد المجتمع في تعزيز الرغبة في التعاون مع الجهات الأمنية	4.66	0.88	94.40	مرتفع
2	تُسهم لقاءات الشرطة المجتمعية مع أفراد المجتمع في بناء روح العمل الجماعي والتعاون في مواجهة المشكلات المحلية	4.09	0.59	82.20	مرتفع
1	تشجع برامج الشرطة المجتمعية أفراد المجتمع على المشاركة في المبادرات الأمنية والاجتماعية المشتركة	4.01	0.62	80.60	مرتفع
4	توفر الشرطة المجتمعية فرصًا حقيقية لأفراد المجتمع للمساهمة في وضع الحلول للمشكلات المجتمعية	3.88	0.70	82.00	مرتفع
5	تدعم البرامج التوعوية التي تقدمها الشرطة المجتمعية تعزيز ثقافة التعاون بين أفراد المجتمع ورجال الشرطة	3.31	0.82	82.20	متوسط
	تعزيز التعاون	3.99	0.72	84.20	مرتفع

* المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها من خلال برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول (5) أن مستوى فقرات مجال تعزيز التعاون كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.99) بأهمية نسبية (84.20)، وبلغ الانحراف المعياري (0.72) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة.

وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.66-3.31)، وهو ما يعكس وجود مستوى مرتفع التعاون بين أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين من جهة، وأجهزة الشرطة والأمن من جهة أخرى.

وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) وهي "يُسهم وجود قنوات تواصل دائمة بين الشرطة المجتمعية وأفراد المجتمع في تعزيز الرغبة في التعاون مع الجهات الأمنية" بمتوسط حسابي (4.66) وبأهمية نسبية (94.40). ويتضح من هذه النتيجة أن أفراد عينة الدراسة من المواطنين والمقيمين يجمعون على أن التعاون بين أفراد المجتمع وأجهزة الشرطة يتم من خلال قنوات تواصل فعالة وناجحة في المقام الأول، إذ إن وجود مثل هذه القنوات من شأنه أن يعزز من مستويات التعاون ويسهل من عملية التواصل بين الطرفين، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال وجود برنامج الخط الساخن الذي تبنته شرطة الكويت، بالإضافة إلى برامج التواصل الاجتماعي التي يمكن أن تشكل أداة تواصل مباشر وفعال بين المجتمع والشرطة.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (5) وهي "تدعم البرامج التوعوية التي تقدمها الشرطة المجتمعية تعزيز ثقافة التعاون بين أفراد المجتمع ورجال الشرطة" بمتوسط حسابي (3.31) وبأهمية نسبية (82.20). ويتضح من هذه النتيجة التي جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات المجال بأن هناك إجماعا بين آراء أفراد عينة الدراسة من مواطنين ومقيمين على أن البرامج التوعوية قد لا تشكل أساساً في عملية تعزيز التعاون، بينما كانت أساساً في عملية بناء الثقة، وهو ما يدفع نحو أهمية البرامج التوعوية لبناء الثقة بين أفراد المجتمع وأجهزة الشرطة.

ثالثاً: تعزيز الانتماء

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تعزيز الانتماء، والجدول (6) يبين ذلك.

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تعزيز الانتماء مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
1	تُعزز الأنشطة المجتمعية التي تنظمها الشرطة المجتمعية من الشعور بالانتماء إلى الحي أو المنطقة التي يعيش فيها الفرد	4.89	0.55	82.20	مرتفع
2	تُسهم جهود الشرطة المجتمعية في إشراك المواطنين بمناسبات وطنية ومبادرات تطوعية في تعزيز الشعور بالفخر	4.86	0.52	86.60	مرتفع
3	تُسهم برامج التواصل المجتمعي التي تنفذها الشرطة المجتمعية في تعزيز الإحساس بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع	4.53	0.62	82.00	مرتفع
5	تُعزز الشرطة المجتمعية من مشاعر الولاء والانتماء الوطني من خلال رسائلها التوعوية والتثقيفية	3.09	0.53	82.60	متوسط
4	إشراك الشرطة المجتمعية المواطنين في حل القضايا المحلية يعزز من شعورهم بدورهم الفاعل في المجتمع	2.89	0.62	84.40	متوسط
	تعزيز الانتماء	4.05	0.57	84.00	مرتفع

* المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها من خلال برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول (6) أن مستوى فقرات مجال تعزيز الانتماء كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.05) بأهمية نسبية (84.00)، وبلغ الانحراف المعياري (0.57) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة.

وجاء مستوى فقرات المجال بين المرتفع والمتوسط، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.89–4.89)، وهو ما يعكس وجود مستوى مرتفع من الانتماء الذي يشعر به أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين.

وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (1) وهي "تُعزز الأنشطة المجتمعية التي تنظمها الشرطة المجتمعية من الشعور بالانتماء إلى الحي أو المنطقة التي يعيش فيها الفرد" بمتوسط حسابي (4.89) وبأهمية نسبية (82.20)، ويتضح من هذه النتيجة بأن هناك إجماعا كبير بين أفراد عينة الدراسة من المواطنين والمقيمين على وجود أهمية كبيرة للأنشطة المجتمعية التي من شأنها تعزيز الانتماء لدى أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين، وهنا يمكن القول بأن هذه الأنشطة المجتمعية قد يؤخذ عليها بأنها موسمية، أي غالباً ما تظهر أثناء مناسبات وطنية بعينها، ثم تختفي لاحقاً، وهنا تتضح أهمية هذه البرامج والأنشطة المجتمعية وديمومتها.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي "إشراك الشرطة المجتمعية المواطنين في حل القضايا المحلية يعزز من شعورهم بدورهم الفاعل في المجتمع" بمتوسط حسابي (2.89) بأهمية نسبية (84.40)، ويتضح من هذه النتيجة بأن هناك إجماعا من أفراد عينة الدراسة على أن إشراك أجهزة الشرطة للمواطنين في حل القضايا المحلية قد لا يؤثر بشكل ملموس على دورهم في المجتمع، إذ إن حل هذه القضايا غالباً ما يتم في ظل جهود أجهزة أمنية وشرطية متخصصة، وتمتلك المهارات والأدوات اللازمة لحل هذه القضايا، ولا يعتبر تدخل المواطنين عاملاً بارزاً في هذه الحالة.

رابعاً: حل النزاعات

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال حل النزاعات، والجدول (7) يبين ذلك.

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال حل النزاعات مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
2	تساعد برامج التواصل التي تقدمها الشرطة المجتمعية في تقليل التوترات بين أفراد المجتمع قبل تصاعدها	4.62	0.58	92.20	مرتفع
1	تُسهم الشرطة المجتمعية في تهدئة النزاعات الأسرية أو المجتمعية من خلال التدخل السلمي والوساطة	3.90	0.61	96.00	مرتفع
3	يسهّل وجود الشرطة المجتمعية الوصول إلى حلول توافقية للنزاعات المحلية بشكل أكثر فاعلية من الإجراءات التقليدية	3.71	0.66	86.20	مرتفع
4	تقوم الشرطة المجتمعية بدور فعّال في متابعة النزاعات المجتمعية وضمان عدم تجددها مستقبلاً	3.70	0.72	92.60	مرتفع
5	تعزز الشرطة المجتمعية ثقافة الحوار والتفاهم بين أطراف النزاع بدلاً من اللجوء إلى العنف أو التصعيد	3.68	0.89	82.00	مرتفع
	حل النزاعات	3.92	0.69	90.80	مرتفع

* المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها من خلال برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول (7) أن مستوى فقرات مجال حل النزاعات كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.92) بأهمية نسبية (90.80)، وبلغ الانحراف المعياري (0.69) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة.

وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.62–3.68)، وهو ما يعكس وجود مستوى مرتفع من حل النزاعات بشكل وديّ من خلال برامج الشرطة المجتمعية في دولة الكويت.

وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (2) وهي "تساعد برامج التواصل التي تقدمها الشرطة المجتمعية في تقليل التوترات بين أفراد المجتمع قبل تصاعدها" بمتوسط حسابي (4.62) وبأهمية نسبية (92.20). ويتضح من هذه النتيجة بأن أفراد عينة الدراسة من المواطنين والمقيمين يرون بأن برامج التواصل بين الشرطة وأفراد المجتمع تساهم بدور محوري ومهم في الحد من التوترات بين أفراد المجتمع، والحيلولة دون تصاعدها، وهو ما يتفق مع نتائج الفقرات الخاصة بالمجال الثاني للدراسة والمتعلق بتعزيز التعاون، حيث كانت برامج التواصل أيضاً في أعلى فقرات المجال، وهو تأكيد على مدى أهمية تفعيل قنوات التواصل بين الشرطة وأفراد المجتمع.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (5) وهي "تعزز الشرطة المجتمعية ثقافة الحوار والتفاهم بين أطراف النزاع بدلاً من اللجوء إلى العنف أو التصعيد" بمتوسط حسابي (3.68) وبأهمية نسبية (82.00). ويتضح من هذه النتيجة أن آراء أفراد عينة الدراسة من المواطنين والمقيمين تجمع على أن الشرطة تدفع نحو ثقافة الحوار والتفاهم، وإن حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي بين فقرات المجال، إلا أنها حصلت بالمقابل على متوسط حسابي مرتفع، وهو ما يعزز من أهمية الحوار والتفاهم بين أفراد المجتمع للحد من اللجوء للعنف.

مناقشة النتائج:

في ضوء نتائج الدراسة، اتضح أن مجالات الدراسة الأربعة (تعزيز الثقة، دعم التعاون، تنمية الانتماء، تسوية النزاعات) قد حققت جميعها معدلات مرتفعة وفقًا لتقديرات أفراد العينة، وهو ما يعكس إقرارًا واضحًا بدور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في توطيد أواصر الترابط الاجتماعي في دولة الكويت. وقد جاء محور تعزيز الانتماء في مقدمة الأبعاد التي سجلت أعلى متوسط حسابي، ما يدل على أن الأنشطة المجتمعية التي تُنظمها الشرطة استطاعت أن تخلق بيئة تشجع على بروز الشعور بالولاء والارتباط بالمجتمع المحلي. تتوافق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه (Putnam, 2000)حول أن رأس المال الاجتماعي يُبنى من التفاعل المحلي المباشر، كما تنسجم مع ما توصلت إليه دراسة هولمز (Holmes, 2017) التي بيّنت أن التعاون المستمر بين الشرطة والمجتمع المدني يؤدي إلى زيادة الوعي والالتزام المجتمعي، رغم أن دراسة هولمز ركزت على خفض

معدلات الجرائم العنيفة، بينما تركز الدراسة الحالية على تقوية الروابط المجتمعية من منظور اجتماعي أشمل.

ومن جانب آخر، بيّنت النتائج أن مجال بناء الثقة جاء في المرتبة الثانية بمتوسط مرتفع أيضًا، وهو ما يعكس التأثير البارز للبرامج التوعوية واللقاءات الميدانية التي تتيح التواصل المباشر بين الشرطة وأفراد المجتمع. وهذه النتيجة تتجاوز ما توصلت إليه دراسة الخبيزي (2020)، التي ركّزت في توصياتها على ضرورة تطوير الخطاب الأمني ونشر ثقافة الشرطة المجتمعية عبر المؤسسات التعليمية والإعلامية، لكنها لم تتناول قياس مدى تحقق الثقة فعليًا لدى الجمهور أو تحليل العوامل الميدانية التي تدعم بناءها، وهكذا تقدّم الدراسة الحالية قيمة مضافة تتمثل في تأكيد العلاقة المباشرة بين البرامج الميدانية للشرطة المجتمعية وبين تحسن مستوى الثقة والشفافية بين الطرفين.

أما فيما يخص محور التعاون، فقد أظهرت البيانات أن معظم أفراد العينة يرون أن قنوات التواصل المستمرة مع الشرطة المجتمعية تحفّز روح المشاركة الجماعية، وتفتح المجال أمام المواطنين والمقيمين للإسهام في إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية. وهذا يتلاقى مع ما طرحه (Skogan, 2006) من أن الشراكة المجتمعية تخلق شكلًا من أشكال "رأس المال الاجتماعي" الذي يدعم الاستقرار المحلي. ومع ذلك، تكشف بعض الفقرات عن فجوة جزئية في التطبيق العملي لمبدأ التعاون، إذ إن الرغبة في المشاركة لا تزال بحاجة إلى مسارات تنظيمية وبرامج دائمة حتى تتحول إلى ممارسة مؤسسية مستمرة، وهو ما يتفق مع رؤية الأطر النظرية الحديثة لحوكمة الأمن التعاونية (Loader & White, 2018).

فيما يتعلق بمحور حل النزاعات، فقد برهنت النتائج على أن الشرطة المجتمعية تضطلع بدور جوهري في احتواء النزاعات الأسرية والمجتمعية بأساليب سلمية قائمة على الوساطة والحوار، ما ينسجم مع نموذج العدالة الإجرائية (Jackson et al., 2019) الذي يشير إلى أن شفافية المؤسسة الشرطية وانفتاحها على المجتمع يسهمان في رفع مستوى رضا الأفراد والتزامهم بحل الخلافات بطرق سلمية بعيدًا عن التصعيد. ومع ذلك، أظهرت النتائج أن بعض المشاركين يلمسون حاجة لتعزيز ممارسات الحوار بشكل أوسع، وهو ما يعكس الحاجة إلى تطوير قدرات كوادر الشرطة في إدارة التفاوض وحل النزاعات ضمن برامج تدريبية متخصصة، كما توصي بذلك أدبيات (Manyena et al., 2021) في سياق بناء المرونة المجتمعية للأمن المحلي.

وبالنظر إلى هذه المؤشرات مجتمعة، فإن نتائج الدراسة الحالية تؤكد أن برامج الشرطة المجتمعية لم تعد تقتصر على الجانب التوعوي النظري، بل تجاوزت ذلك إلى دور مؤسسي فعّال يسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والجهاز الأمني على أسس من الثقة المتبادلة والشراكة والتكامل، وهو ما

يشكل تطورًا نوعيًا إذا ما قورن بنتائج الدراسات السابقة التي تناولت الشرطة المجتمعية من زوايا جزئية أو في سياقات طارئة مثل الأزمات كما في دراسة (Clarke, 2020). وبذلك، تقدم الدراسة الحالية إضافة علمية توضح الدور التكميلي لهذه البرامج في صيانة التماسك الاجتماعي وبناء رأس مال اجتماعي قادر على تعزيز الاستقرار وحماية المجتمع من النزاعات والتطرف.

ختامًا، تؤكد الدراسة على أن نجاح برامج الشرطة المجتمعية لا يُقاس فقط بمستوى المشاركة، بل بمدى قدرتها على إحداث تحول عميق في علاقات الثقة والتعاون والانتماء داخل المجتمع، ومن هنا فإن النتائج تدعو إلى تحويل هذه البرامج من مبادرات محددة إلى استراتيجيات وطنية دائمة، تُبنى على قاعدة الحوار والشراكة المستدامة، وتُسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا واستقرارًا.

التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، وما تم عرضه سابقاً في البحث، فقد تم التوصل إلى التوصيات الآتية:

توصيات لإبداع برامج تواصل جديدة

- تخصيص مركبات مجهّزة بفريق من الشرطة المجتمعية تجوب المناطق السكنية بشكل دوري لإقامة جلسات حوار ميدانية وحملات توعية مباشرة في الأحياء والأسواق والمدارس، مع استقبال الشكاوى والاقتراحات الفورية.
- تطوير منصة باسم (الجار الآمن)، وتكون منصة ذكية تتيح للمواطنين والمقيمين التواصل المباشر مع ضابط الشرطة المجتمعية في منطقتهم، وتقدّم محتوى توعويًا، وجداول لقاءات مجتمعية، وأدوات للإبلاغ عن مشكلات الحي، مع خاصية التصويت على الحلول.
- تفعيل مجالس حيّة تضم ممثلين عن الشرطة المجتمعية ووجهاء الأحياء والشباب والنساء، تُعقد دوريًا وتُدار بأسلوب ورش عمل تفاعلية، لصياغة أولويات الأمن المحلي واحتياجات كل منطقة.

توصيات لتعزيز المشاركة المجتمعية

- تبني مشروع "سفير الحي الأمني" من خلال تدريب متطوعين من الأهالي (الشباب والنساء والطلاب) ليكونوا وسطاء بين الشرطة المجتمعية والجمهور، يُكلفون بمهام نشر التوعية الأمنية وحل النزاعات البسيطة، مع تحفيزهم بمنح شهادات تقدير أو مزايا رمزية.
- تخصيص "حصص أمن مجتمعي" في المدارس، وتضمين أنشطة تطبيقية مثل محاكاة الأدوار لحل النزاعات، وزيارات ميدانية لمراكز الشرطة المجتمعية لتعزيز الانتماء المبكر والثقة المتبادلة.

توصيات لآليات قياس ومتابعة الأثر

- تطوير أداة قياس سنوية ترصد درجة الثقة والتعاون والانتماء وحل النزاعات على مستوى المناطق، تُستخدم لتقييم فعالية البرامج وتحديد مناطق الضعف، ويتم الإعلان عن نتائجه بشفافية.
- توقيع اتفاقيات واضحة بين إدارة الشرطة المجتمعية وجمعيات النفع العام واللجان الأهلية تتضمن أهدافًا كمية (مثل خفض النزاعات العائلية بنسبة محددة)، مع متابعة الإنجاز بمؤشرات محددة.

توصيات لتطوير قدرات الكادر

- إنشاء وحدة تدريب متخصصة لتأهيل رجال الشرطة المجتمعية في مهارات التفاوض، وإدارة الحوار، وحل النزاعات، وتقنيات الاتصال الفعّال، بالتعاون مع خبراء علم الاجتماع والقانون.
- عقد ملتقيات دورية تجمع رجال الشرطة المجتمعية والمبتكرين الشباب ورواد الأعمال، لتوليد حلول تقنية وتطبيقات ذكية تخدم بناء الثقة وتعزيز التفاعل مع الجمهور.

توصية تكاملية شاملة

- تحويل البرامج الموسمية إلى مبادرات مستدامة، من خلال تصميم خطة عمل تمتد على مدار العام، تُدمج فيها حملات التوعية والأنشطة المدرسية واللقاءات المجتمعية ضمن "رزنامة أمن اجتماعي" معلنة، بحيث لا يقتصر الحضور على المناسبات الوطنية فقط.

قائمة المصادر والمراجع

الأطرش، حسن. (2016). دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة: دراسة مقارنة بين وجهة نظر رجال الشرطة والمواطنين في الضفة الغربية بدولة فلسطين، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، جامعة مؤتة، الأردن.

تشابمان، بيرت، (2015). العقيدة العسكرية: الدليل المرجعي، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

الخبيزي، بدر (2020). رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في دولة الكويت: دراسة ميدانية مطبقة على فريق العمل بإدارة الشرطة المجتمعية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، 32، ص ص1–51.

الصياد، أمينة. (2023). الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني وتحقيق الأمن الاجتماعي: جائحة كورونا أنموذجاً، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم، 15(1)، ص ص1217–1318.

عبد الجواد، أسماء (2016). دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 2(2)، ص ص193–210.

عبد الحميد، عماد الدين (2023). الشرطة الذكية ودورها في ضبط الجرائم في المجتمع الإماراتي، مجلة دراسات، 50(6)، ص ص100–113.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2017). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، ط 18، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

العمار، خالد (2024). دور الشرطة المجتمعية الكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية، حوليات آداب عين شمس، 52(11)، ص ص92–109.

مهران، أسماء. (2017). تصور مقترح لاستراتيجية جديدة للعمل الشرطي في المجتمع المصري: "الشرطة المجتمعية": دراسة ميدانية مطبقة على عينة من أفراد المجتمع والضباط بمديرية أمن أسيوط، حوليات آداب جامعة عين شمس، 45(4)، 1–54.

هولمز، ميليندا، وأندرليني، سانام، وفرانسن، روزالي (2017). دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف العنيف وحماية الحقوق: أهمية الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الأمني، التحالف النسائي من أجل القيادة الأمنية، شبكة عمل مركز المجتمع المدني الدولي، واشنطن.

الوتيد، مريم (2024). الشرطة المجتمعية في دولة الكويت ودول العالم، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

References

Almutairi, T. (2013). Police-Community Relationship in Kuwait: Public Relations Perspective, PhD Dissertation, University of Stirling, UK.

Bayley, D. H., & Shearing, C. D. (2001). The New Structure of Policing: Description, Conceptualization and Research Agenda. National Institute of Justice, Washington D.C.

Bland, D. (1999). A Unified Theory of Civil Military Relations, Armed Forces & Society, 26(1), 7-25.

Clarke, J. (2020). Pandemics and Armed Forces: Which Roles Are Appropriate? Connections, 19(2), 77-88.

Cordner, G. (2014). Community Policing. In Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice. Springer Publishing, New York.

Gbenemene, K., & Adishi, E. (2017). Community Policing in Nigeria: Challenges and Prospects. International Journal of Social Sciences and Management Research, 3(3), 47-53.

Kappeler, V., Gaines, L., & Schaefer, B. (2020). Community Policing: A Contemporary Perspective, 8th edition, Routledge Publishing, New York.

Holmes, M., Anderlini, S., Fransen, R., & Allam, R. (2017). Preventing Violent Extremism, Protecting Rights and Community Policing. International Civil Society Action Network, Washington DC.

Putnam, R. (2000). Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. Simo Publishing, New York.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2014). Research Methods for Business: A Skill Building Approach (6th ed.). John Wiley & Sons Inc., New York.

Skogan, W. G. (2006). Police and Community in Chicago: A Tale of Three Cities. Oxford University Press, London.

المصادر القانونية والتشريعات

القرار الوزاري رقم (2411) في العام 2008 بشأن إنشاء الشرطة المجتمعية.

ملحق (1)

أداة الدراسة "الاستبانة"

حضرة الفاضل/ة ..... المحترم/ة

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة ميدانية يقوم بها الباحث .....، والدراسة بعنوان:

"دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الروابط الاجتماعية في الكويت"

يرجى منكم الإجابة بموضوعية عن كافة فقرات الاستبانة المرفقة، وذلك لجمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، مع العلم بأنه سيتم التعامل مع الإجابات بمنتهى السرية، ولأغراض البحث العلمي فقط. هذا وسيكون لمشاركتكم الطيبة الأثر الفاعل في تطوير الدراسة وإخراجها بصورة ملائمة وتحقيقها لأهدافها.

شاكراً لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

أولاً: المتغيرات الشخصية للمجيبين

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك

الجنس	ذكر	أنثى		
العمر	30 فأقل	35-31	40-36	أكبر من 40
المؤهل التعليمي	دبلوم متوسط فأقل	بكالوريوس	دراسات عليا (دبلوم عالي- ماجستير-دكتوراه)	
مواطن/مقيم	مواطن	مقيم		

ثانياً: فقرات الاستبانة

يرجى وضع علامة (√) على الإجابة التي ترونها مناسبة

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في بناء الثقة مع المجتمع الكويتي؟						
1	تساهم اللقاءات الدورية التي تنظمها الشرطة المجتمعية مع أفراد المجتمع في تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين					
2	تؤدي مبادرات الشرطة المجتمعية إلى شعور أفراد المجتمع بالثقة في قدرتها على تمثيل المصلحة العامة					
3	تعزز البرامج التوعوية التي تقدمها الشرطة المجتمعية من الشعور بالطمأنينة والانفتاح في التعامل مع رجال الأمن					
4	تبنّي الشرطة المجتمعية لآليات الاستماع إلى شكاوى أفراد المجتمع وملاحظاتهم يعزز ثقة المجتمع بها كمؤسسة خدمية					
5	تسعى الشرطة المجتمعية في الكويت إلى بناء علاقة مبنية على الشفافية والثقة مع مختلف شرائح المجتمع					
ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز التعاون مع المجتمع الكويتي؟						
6	تشجع برامج الشرطة المجتمعية أفراد المجتمع على المشاركة في المبادرات الأمنية والاجتماعية المشتركة					
7	تُسهم لقاءات الشرطة المجتمعية مع أفراد المجتمع في بناء روح العمل الجماعي والتعاون في مواجهة المشكلات المحلية					
8	يُسهم وجود قنوات تواصل دائمة بين الشرطة المجتمعية وأفراد المجتمع في تعزيز الرغبة في التعاون مع الجهات الأمنية					

9	توفر الشرطة المجتمعية فرصًا حقيقية لأفراد المجتمع للمساهمة في وضع الحلول للمشكلات المجتمعية					
10	تدعم البرامج التوعوية التي تقدمها الشرطة المجتمعية تعزيز ثقافة التعاون بين أفراد المجتمع ورجال الشرطة					
ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في تعزيز الانتماء لدى المجتمع الكويتي؟						
11	تُعزز الأنشطة المجتمعية التي تنظمها الشرطة المجتمعية من الشعور بالانتماء إلى الحي أو المنطقة التي يعيش فيها الفرد					
12	تُسهم جهود الشرطة المجتمعية في إشراك المواطنين بمناسبات وطنية ومبادرات تطوعية في تعزيز الشعور بالفخر					
13	تُسهم برامج التواصل المجتمعي التي تنفذها الشرطة المجتمعية في تعزيز الإحساس بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع					
14	إشراك الشرطة المجتمعية المواطنين في حل القضايا المحلية يعزز من شعورهم بدورهم الفاعل في المجتمع					
15	تُعزز الشرطة المجتمعية من مشاعر الولاء والانتماء الوطني من خلال رسائلها التوعوية والتثقيفية					
ما دور برامج الشرطة المجتمعية الخاصة بالتواصل مع المجتمع في حل النزاعات في المجتمع الكويتي؟						
16	تُسهم الشرطة المجتمعية في تهدئة النزاعات الأسرية أو المجتمعية من خلال التدخل السلمي والوساطة					
17	تساعد برامج التواصل التي تقدمها الشرطة المجتمعية في تقليل التوترات بين أفراد المجتمع قبل تصاعدها					
18	يسهّل وجود الشرطة المجتمعية الوصول إلى حلول توافقية للنزاعات المحلية بشكل أكثر فاعلية من الإجراءات التقليدية					

19	تقوم الشرطة المجتمعية بدور فعّال في متابعة النزاعات المجتمعية وضمان عدم تجددها مستقبلاً					
20	تعزز الشرطة المجتمعية ثقافة الحوار والتفاهم بين أطراف النزاع بدلاً من اللجوء إلى العنف أو التصعيد					

***** نهاية الفقرات *****